هيومن رايتس ووتش تنتقد قرار غوتيريش لرفعه السعودية من قائمة العار

أدانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية الدولية، قرار الأمم المتحدة، برفع اسم السعودية والتحالف الذي تقوده في اليمن، من "قائمة العار" لمنتهكي حقوق الأطفال، رغم "الانتهاكات الجسيمة المستمرة ضد الأطفال في اليمن".

وكان أمين عام الأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، أصدر الإثنين، تقريرا بشأن الأطفال والصراعات المسلحة في 2019، وقد خلا من اسم السعودية التي تقود تحالفا ينفذ عمليات عسكرية في اليمن، منذ مارس/آذار 2015.

واتهمت المنظمة (مقرها في نيويورك)، عبر بيان، "غوتيريش"، بـ"تجاهل انتهاكات دول قوية، بما فيها روسيا والولايات المتحدة و(إسرائيل)، بحذفها من قائمة العار".

وأضافت أن أمين الأمم المتحدة، أكد في تقريره مسؤولية التحالف بقيادة السعودية عن مقتل 222 طفلا في اليمن خلال 2019، "لكنه أزالهما من قائمة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال".

وبدأت الأمم المتحدة بإصدار "قائمة العار" (اللائحة السوداء) عام 2002، وتضم المسؤولين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، وبينها: القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف والهجمات ضد مدارس ومستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.

وقال "جو بيك"، مدير الدفاع عن حقوق الأطفال بالمنظمة، في البيان نفسه، إن "الأمين العام جلب عارا على الأمم المتحدة بإزالة التحالف الذي تقوده السعودية، من قائمة العار، حتى مع استمراره (التحالف) في قتل وإصابة الأطفال في اليمن".

وزاد: "أزال (غوتيريش) بشكل متكرر، وبلا مبرر، البلدان القوية من قائمته، رغم أدلة الأمم المتحدة الدامغة على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال".

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، "فرجينيا جامبا"، في مؤتمر صحفي عبر دائرة تلفزيونية، الإثنين: "لم نتعرض لأي ضغوط من المملكة، ولم يعرض علينا أحد مكافآت لعدم إدراج السعودية بالقائمة (..) الأمين العام اتخذ قراره بعد أن وجد انخفاضا كبيرا ومستداما في عدد الأطفال الذين سقطوا ضحايا للصراع في اليمن".

واعتبرت "هيومن رايتس ووتش"، أن "نهج الأمين العام في القائمة يتعارض مع دعوته للعمل من أجل حقوق الإنسان (…) ويثير تساؤلات حول التزامه بمحاسبة الدول علنا عن الانتهاكات المتكررة".

ولم تدرج الأمم المتحدة، في يونيو/حزيران 2016، اسمي السعودية والتحالف العربي في "قائمة العار" بتقريرها السنوي عن الأطفال والصراعات المسلحة لعام 2015، بعد أن هددت الرياض بسحب كل مساهمتها المالية في المنظمة الدولية.

وفي التقارير السنوية التالية وضع الأمين العام السعودية في قائمة جديدة مرفقة بـ"قائمة العار"، أسماها "قائمة الدول التي اتخذت إجراءات لمواجهة انتهاكات حقوق الطفل في الصراعات المسلحة".

وفي التقرير الصادر اليوم لم يدرج السعودية قائدة التحالف في تلك القائمة.